المعالجات التخديرية... وندعوهم للاسراع بوضع الحل الجذري الذي يتلخص ببند واحد، هو نزع السلاح من المخيمات، كل المخيمات» (**المصدر نفسه** ، ٢٢/١١/١٩٨٦). ويضيف الشيخ قبلان، في تصريح آخر له: «نحن نناضل في سبيل حقنا، واسترداد فلسطين مسؤولية عامة، وتحريرها واجب على الجميع وليس، فقط، علينا نحن، وقد دفعنا الثمن غالياً» (**المصدر نفسه** ، ٢٠/١٢/١٩٨٦).

أين تقف سوريا من هذين المنطقين اللذين أسلفنا عرضهما، وهي الدولة الوحيدة ـ كما تعلن ـ التي تقف في مواجهة اسرائيل ؟

من حيث الاعلان والدعاية والشعارات، تعتبر سوريا بلد الصمود الوحيد في مواجهة اسرائيل، وهي ـ حسب تصريحات المسؤولين فيها ـ تحارب سياسة الاستسلام في المنطقة. لكنها، عملياً، تحارب كل شيء الا اسرائيل. فالجولان مغلق منذ زمن يعود، في قدمه، الى قدم سلطة الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي لم يكن أقل شراسة ضد المقاومة الفلسطينية، في حصار طرابلس، من اريئيل شارون في حصار بيروت. والنظام السوري، نفسه، هو الذي زوّد «أمل» بالدبابات التي تستخدمها لمحاصرة المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وفي مواجهة الحرج بين الادعاء والواقع، يكتفي السوريون بدعم «أمل» تحت ذريعة تصفية «زمرة عرفات المنحرفة»، وتتدخل لضبط الوضع عندما يصل النقطة الحرجة التي يصبح فيها وضع حليفتها «أمل» مهدداً. وهكذا رعت دمشق الاتفاق الاول والثاني، لكنها سمحت لـ «أمل»، من جديد، تجديد حربها على المخيمات الفلسطينية.

ويفيد تحليل مبني عل ما يقوله المسؤولون السوريون بأن جوهر المنطق السوري، كما تسمعه من قياديين ومسؤولين حزبيين سوريين، هو كما يلي: «نحن المستهدفون بهذه الحرب... لقد فجرت هذه الحرب بينما تشن علينا حملة عالمية هائلة بقيادة واشنطن... وتكاد تسمع من السوري الكلام السائد في لبنان ذاته: لماذا يطلب الأخوة الفلسطينيون في لبنان، ومنه، فوق ما يعطون في الأقطار العربية الأخرى ؟ ان فلسطين قضية قومية، ومن حق الفلسطينيين، بطبيعة الحال، ان يكون رأيهم في قضيتهم الأساس والمنطلق، لكن من حق العرب الآخرين الذي يتحملون النتائج ان يشتركوا في قرار الحرب والحركة، فلا ينفرد به الفلسطيني بذريعة الحفاظ على القرار الوطني المستقل» (**المصدر نفسه** ، ١٣/١٢/١٩٨٦).

وبين هذين المنطقين، والسياستين، تطرح الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتحدد أهداف القائمين بها ومن يقف وراءهم، انطلاقاً من مصالح كل منهم.

تقاطع مصالح اسرائيل ـ «أمل» ـ سوريا

وعد مناحم بيغن، رئيس الحكومة الاسرائيلية في حينه، سكان المستوطنات الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، بسيادة الهدوء على الحدود الشمالية، بعد غزو الجيش الاسرائيلي للبنان، لأربعين عاماً. ولم يمض أكثر من عامين على وعد بيغن، حتى عادت «الكاتيوشا» لتسقط على المستوطنات الاسرائيلية معلنة سقوط نبوءة بيغن، ولم يحل حزام الأمن، الذي نظمه الجيش الاسرائيلي في اثناء ترتيب انسحابه من لبنان تحت ضغط المقاومة المشتركة، دون قيام المقاتلين الفلسطينيين بعمليات ضد اسرائيل. وفي اطار بحث اسرائيل في حلول أمنية لمشكلة الحدود الشمالية، سرّبت إلى حركة «أمل» مشروع ايلائها مسؤولية الأمن في جنوب لبنان والغاء جيش لبنان الجنوبي، اذا هي اثبتت قدرتها على ضبط الوضع في الجنوب اللبناني. وتعددت وسائل وأشكال ممارسات «أمل» في جنوب لبنان لتكون هي مصدر السلطات الوحيد في تلك المنطقة، فطرحت مشروع «غرفة عمليات مقاومة مشتركة». وتبين ان المشروع لم يكن الا وسيلة لمنع كل القوى التي تنوي مقاتلة اسرائيل من مقاتلتها. واضطرت، في آخر الأمر، الى الاعلان عن أن أمن منطقة الجنوب هو مسؤولية «أمل»، ولا أحد غيرها، كما صرح به رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، حيث قال: «اننا نرفض أن تحتل محل ' أمل' أية قوة. وهذا هو الاتفاق السياسي» (**المصدر نفسه** ، ٨/١٢/١٩٨٦).

والجولة الاخيرة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان لم تبدأ في بيروت، كما في الجولات السابقة، بل بدأت في نقطة التماس مع مشروع الأمن الاسرائيلي. بدأت ضد مخيم الرشيدية في صور، دون أي تمويه لأهدافها. فقد قال المسؤول التنظيمي لحركة «أمل» في الجنوب، داوود داوود: «ان عناصره ستواصل